وقفة على النقاط التدميرية في نصوص مسودة قانون العراقية للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية ، ومقترح حول الية التصويت

محمد الياسين*

ان خروج المقترح الأمريكي إلى النور بإستحداث المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية جاء كصفقة حل لإرضاء كافة الاطراف المتنافسة ولإنهاء الأزمة السياسية بين العراقية ودولة القانون على تشكيل الحكومة تحت عنوان تقاسم السلطة والشراكة الوطنية، وبما ان المصلحة الأمريكية – الإيرانية قد أتفقت على دعم المالكي رئيساً للوزراء لولاية ثانية جاء المقترح الأمريكي لإرضاء القائمة العراقية بإعتبارها الفائزة بالمركز الاول في الانتخابات واستحقاقها هو تشكيلها الحكومة، ومن جانب آخر هو ضرب عصفورين بحجر كما يقول المثل، فمن جهة أبقت المالكي رئيساً للوزراء ومن جهة استحدثت رئاسة رابعة في شكل النظام السياسي للبلاد، ويقرأ هذا الأمر على أنه تقويض لصلاحية رئيس الوزراء في حال استفراد الأخير بالسلطة "الدكتاتورية"، رغم ان مسودة القانون المقدمة من قبل العراقية بخصوص المجلس تطرقت في الفقرة السابعة من مهام المجلس الى ان القرارات التي تسن داخل المجلس يجب ان لا تتعارض مع الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، كما ووضحت طبيعة عمل المجلس وصلاحياته ومكوناته الرئيسة والفرعية، وبإعتقادي ان أهمية المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية لا تقل أهمية كما هو مطروح في مسودة القانون" عن الرئاسات الثلاث أن لم نقل أهم في حال توفر الغطاء القانوني للمجلس من خلال التصويت داخل مجلس النواب لقانون يعطي الغطاء الشرعي الكامل للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وصلاحياته وعمله واعتماده كأحد المكونات الأساسية للنظام السياسي في البلاد .

كما ووضحت القائمة العراقية في مسودة قانون المجلس عن طبيعة الاختصاصات التي سيتناولها وطبيعة المهام وأظهرت عن صلاحيات واسعة للمجلس في الشؤون السياسة الداخلية والخارجية للبلاد والسياسات الاقتصادية والامنية والعسكرية والخدماتية.

الا ان النقاط التدميرية في مسودة القانون تكمن في المادة الثامنة من مهام المجلس والتي من شأنها أن تنسف أي قرار يحاول المجلس اتخاذه وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المختلف عليها بين الكتل السياسية، حيث تنص الفقرة الاولى من المادة الثامنة من مهام المجلس: بأنه عند حصول قرار المجلس على نسبة ٨٠% من اصوات أعضاء المجلس يكون غير الزامي.

كما وتنص الفقرة الثامنة من نفس المادة المتعلقة بمهام المجلس: بأنه عند حصول قرار المجلس على نسبة ١٠٠% من اصوات اعضاء المجلس يصدر بقانون من مجلس النواب ويكون الزامياً.

لذا فأن مررت مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية بهذه الصيغة لآلية التصويت فأنها ستفقد من أداء وصلاحيات المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وتجعل منه شكلي وضعيف ومقترحاته مجمدة لا تخرج بصيغة قرارات تسن ويلزم تطبيقها وبالتالي فأنه سيصبح رهينة السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء، وذلك استنادا إلى طبيعة وحجم الخلافات والصراعات السياسية العميقة بين الكتل وخاصة العراقية ودولة القانون، وبما أن المادة الثالثة من مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية تنص على ان المجلس المذكور يضم بعضويته كلاً من رئيس الجمهورية وأعضاء الرئاسة ، ورئيس البرلمان ونوابه، ورئيس الوزراء ونوابه، ورئيس المجلس الإتحادي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس إقليم كردستان، ورئيس حكومة إقليم كردستان، ووزير الدفاع والداخلية والأمن الوطني والخارجية والمالية والعدل ورئيس جهاز الإستخبارات ووزير البيشمركة ووزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان، فأنه من الصعب جداً بهذه التشكيلة أن يتم الاتفاق على المقترحات المزمع التصويت عليها داخل المجلس كقرارات يلزم تنفيذها من الجهات الحكومية المختصة ، ولن يكون بمقدور المجلس من الخروج بقرارات تغير من الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد نتيجة الخلافات المستعصية بين الكتل السياسية المكونة للمجلس والذين لهم الحق في التصويت على قراراته.

وبما ان المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية جاء كصفقة حل لإنهاء أزمة تشكيل الحكومة والاتفاق سياسي بين الكتل الكبيرة على إنهاء الأزمة فأستحدث المجلس لتكون رئاسته من نصيب رئيس القائمة العراقية الدكتور اياد علاوي عوضاً عن تشكيله للحكومة وهو استحقاقه الإنتخابي.

فإقتراحي بهذا الصدد هو في ان تضاف مادة جديدة الى مهام المجلس بعنوان 'صلاحيات رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية' وتنص على إعطاء رئيس المجلس الحق والصلاحية في إستخدام 'الفيتو' لمنع تمرير اي قرار يطرح داخل المجلس.

وكذلك تضاف فقرة ثالثة إلى المادة الثامنة من مهام المجلس وتنص على تمرير أي قانون يطرح داخل المجلس ويلزم تطبيقه من قبل الجهات المختصة في حال تمت الموافقة عليه بنسبة ٤٥ – ٥٠ % من عدد الأعضاء المخول لهم بالتصويت + فيتو رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية.

وبهذه الصيغة يكون إتفاق تقاسم السلطة بين الكتل السياسية واقع حال وساري المفعول من خلال اعطاء مساحة اكبر لمشاركة جميع الكتل في صناعة القرار السياسي وخاصة القائمة العراقية على اعتبار انها الكتلة النيابية الاكثر مقاعد داخل مجلس النواب.

* كاتب وسياسي عراقي مستقل

واحات

annajar44@yahoo.com

عدنان الحسني

الطريق

الطريق... أو السبيل أو المسلك...أسماء عدة لمحتوى واحد، يتشابه في المعنى او يختلف في الغرض...

على المرء أن يتعامل مع الطريق على أساس الأستفادة والحفاظ عليه لكي يكون للجميع من أجل ذلك قيل عن الطريق بأنه عام وليس هناك خصوصية أبدا بالنسبة للطريق... إن بعض الناس لايعرفون للطريق اهمية إلا بالقدر الذي من أجله أنيطت المهمة في عبور الأخرين واستخدامه لغرض الوصول إلى الأهداف سواءا كانت مكانية أو غير ذلك... هناك عدة محاور لابد للاطلاع عليها من خلال تحديد أهمية الطريق... المحور الأول المكان والمحور الثاني الزمان والمحور الثالث العلاقة بين المكان والناس... بمعنى أن المكان بالنسبة للطريق هو عام على فرض أن الأستفادة منه بالنسبة للجميع وان لم يسلكه البعض... إذ ان هناك كثيرا من الناس من لم يعد الأستفادة من مكان ما في الطريق إلا ان هناك آخرين من تعودوا الأستفادة منه بوتيرة متكررة وان كان هذا الوصف حقيقيا إلا ان الطريق يبقى عاما ضمن محور المكان لذلك كان لزاما على الجميع الحفاظ عليه وإماطة الأذى عنه وعدم الأخلال به أو إلحاق الضرر به...

من منا لم يسلك طريقاً، هناك الموظف الذي يروم الوصول الى عمله في وقت محدد ذلك انه مطلوب منه إتمام المتطلبات وإستكمال معاملات الآخرين... وهناك المهندس الذي يبغي الوصول الى موقع العمل ليقوم بما هو منوط به... وهناك الاداري وهناك العامل وهناك آخرون يرومون الوصول الى مواقع عملهم وذلك عبر سلوكهم الطريق... وهل صادف أن كان أحد السالكين الطريق وقد وضع نفسه في موضع يعيق حركة العربات... ترى ما الذي يحدث بالتأكيد ستعم الفوضى ويكون الأزدحام وتعطيل السير لذلك كان هناك رجال مختصون وأجهزة تنظم السير لما للطريق من أهمية مكان... ولما يترتب عليه من أمور قد تعيق الحركة وبالتالي الترهل في الممارسات...

عناصر قوّة لحكومةٍ عراقيّةٍ جديدة

أ.د. سيّار الجَميل

الرهان الصعب يبدو إن الرهان الصعب على تشكيل وزارة عراقية جديدة قد بقي أسير المحاصصة وتعداد نقاط هذا الحزب وذاك التكتل وتلك الجماعة.. مثلما اعتادت عليه العملية السياسية التي يعتمدها أناس لا أريد أن يكون همهم السلطة فقط ، ولا شيء آخر غيرها.. وهذا هو سر انقسام العراق السياسي الذي كان ولم يزل قائما على قدم وساق لدى العراقيين الذين يعانون منه كثيرا، ولا تلقى إلا انعكاساته المميتة على الأمن الداخلي بواسطة التفجيرات والإرهاب الذي يطال كل العراق، مع انعدام إيقافه والرد عليه ردا حاسما.. ويبدو أن العديد من المسؤولين العراقيين اضعف بكثير أمام هجمة التخطيط المنظم والخفي للصراعات الداخلية في العراق، والتي باتت مكثفة ومتسارعة وخفية بحيث لا يمكن ملاحظتها حتى من قبل المراقبين والإعلاميين.. ويبدو لي أن العراق سوف لا يتخلص بسهولة من التدخلات الأميركية والإقليمية والعربية وحجمها الواسع كلها، مقارنة بهشاشة دوره السياسي والإداري المتهم بالتدخلات الدولية والإقليمية التي يدركها كل العراقيين بطريقة أو بأخرى سواء كانوا في أجهزة الحكم، أم خارجها.

إن مجرد متابعة المؤرخ الجاد لمسلسلة الأحداث الدموية المأساوية التي طالت العراق منذ سنين، سيجد أن الأهداف المرسومة لا تريد رأس هذا أو تحجيم ذاك.. ولا تهدف إلى إسكات صوت هذا، ولجم إرادة ذاك، بل أنها تريد العراق نفسه مجتمعا وتاريخا ومصيرا.. إنها تطمح إلى أن يكون العراق منقسما متشرذما، وكأنه وجه آخر من البلقان مع الفارق الكبير بين كل من المنطقتين، علما بأن العراق إن بقي حيا يرزق، وسيبقى بحول الله، هو الذي سيبقى منطقة الشرق الأوسط من خلال مركزيته التاريخية والحضارية.

إن من لم يمتلك أي بعد نظر في تحليل ما يجري في العراق من قتل وتدمير وإرهاب، وفهم أو استيعاب تداعيات الأحداث المريرة من سلسلة التفجيرات وقتل شخصيات وكفاءات وتشتيت قوى متنوعة الاتجاهات ومتباينة السياسات، سيجد أن ليس نظام الحكم نفسه في أزمة فقط، كتحصيل حاصل، بل سيكتشف أن الوطن برمته في معضلة حقيقية، خصوصا وان قضايا العراق التراكمية قد أخذت لها أبعادا خطيرة لم يألفها في تاريخه أبدا..

وان انعكاسات الصراع الإقليمي تتجسد في هذا محور العراق الذي غدا أشرس بؤر التوتر في الذي أسميته منذ العام ١٩٩٥ بـ "مربع الأزمات" ، وسيزداد الصراع بشكل محتدم في العراق منذ العام ٢٠٠٣ ، أي بعد كل الذي حدث فيه من التغيير التاريخي وبشكل دراماتيكي، والانتقال من دكتاتورية صدام إلى فوضى الاحتلال إلى مرحلة جديدة يسودها الصراع الداخلي، ولكن باسم الديمقراطية ويا للأسف الشديد ، علما بأن التحولات مطلوب إنضاجها بعدم تهميش القوى الوطنية، ونزع فتيل المحاصصات وأمور أخرى، سأطالب بها بعد قليل.

مطالبات مواطن عراقي

شهدنا مصرع الأعداد الكبرى من الرموز والمواطنين العراقيين طوال هذه السنين، وبطريقة تفجيرات بشعة، أو قتل منظم، في اغلب المناطق الساخنة، خصوصا بغداد العاصمة ..

هذا الهمّ الأساسي الذي لابد أن تدركه الحكومة العراقية المقبلة حجمه كيلا يستمر السيناريو لسنوات مقبلة مع استفحال الصراع الداخلي بين مراكز القوى في الداخل، والذي لا معنى له أبدا، خصوصا بين من يريد السلطة فقط وبين من يريد الوطن..

لقد كلفت المحاصصة العراقيين غاليا والتي لم يزل يصفق لها البعض من دون عقل ولا تفكير ولا تدبير، سواء أتت بما يسمى التوافق أو التجانس أو التوازن أو الشراكة .. وسوف لن ينفع الأسف ولا التراجع أبدا..

وكم أتمنى على المسؤولين الجدد أن يطووا صفحة الماضي عندما يتسلموا مسؤولية العراق الآن، ليكونوا في خدمة العراق والعراقيين وطنيا، بعيدا عن الامتثال والخضوع لأحزابهم وتكتلاتهم وأقواهم السياسية..

وكم أتمنى أن يكونوا كلهم من طيف واحد شريطة التجرد من أجنداتهم السياسية والطائفية والعرقية والدينية!

وكم أتمنى أن تبدأ صفحة جديدة لمسؤولين يؤمنون بالشفافية والمصارحة بحيث يكشفون كل الحقائق أمام الناس!

وكم أتمنى أن يكون المسؤولون الجدد أصحاب إرادة عراقية صلبة وموحدة في الوقوف أمام كل التدخلات الأميركية والإقليمية والعربية!

إن المسألة ليست سياسية أبدا ــ كما أرى، أو أنها ذات أبعاد سياسية أيها العراقيون، بقدر ما تنحو لتنفيذ مصالح شخصية، وتطلعات ذاتية، وطموحات قوى ومخططات وأجندات جهات متنوعة ومعروفة ..

لتكن العملية وطنية مقيدة بمبادئ نادينا بها منذ زمن طويل ! لتكن الوزارة خدمية، ونظيفة، تسعى للقضاء على الفساد والإرهاب واستئصال كل من يريد شرا بالعراق.. لتكن الحكومة المركزية قوية، ولها هيمنتها، ومكانتها وقدرتها في الضرب بيد من حديد على كل الإرهابيين والفاسدين والمرتشين ولصوص المال العام.

لتكن الحكومة المركزية منفتحة على كل العراقيين بعيدا عن توجهات أي حزب لا يؤمن بالعراق، وضد أية ميليشيا تتستر بأية صفة رسمية.. وضد أية قوة تعمل على تفرقة العراقيين مذاهب وطوائف واديانا وثقافات، لتكن حكومة تدرك أن هناك من يراقبها في البرلمان والصحافة وتحترم الرأي العام، لتكن هناك حكومة يسعى أعضاؤها منذ هذه اللحظة إلى توظيف الموارد العراقية في خدمة العراقيين قاطبة.

ليكن هناك وزراء أكفاء وعلى درجة عالية من النزاهة والتخصص والخبرة والتجربة، لكي يعملوا ليل نهار كخلايا نحل لا تأخذهم في الحق لومة لائم.

لتكن هناك سلطة تشريعية قوية تمارس دورها الحقيقي في برلمان يسنّ القوانين التي ينتظرها كل العراقيين، وان يقدّم الأهم على المهم. وأطالب البرلمان ــ أيضا ــ بإصدار قانون يحدد فيه رواتب معقولة للمسؤولين في الدولة قاطبة.. بدل هذا النهب المنظم والرسمي لأناس همهم الوحيد أن يستفيدوا على حساب كل العراقيين !

نريد حكومة تعالج الأخطاء التي حصلت من دون أية مبررات غير مقنعة بكل شؤون العراق.. نريد حكومة وطنية تعمل من اجل الوقوف ضد تفتيت العراق وضد شرذمته وضد جعله مجموعة كانتونات هزيلة لا تقوى على الحياة أبدا. نريد عهدا جديدا يقضي بضربة قاضية على الإرهاب والحد من قتل الأبرياء وإسدال الستار على الإرهاب ، وهو أبشع مسرحية عرفها تاريخ العراق.

هل من تصويب حقيقي للتجربة الديمقراطية؟!

إن التجربة الديمقراطية في العراق والتي وصفتها بالكسيحة والهزيلة في مرحلة سابقة.. لابد أن تحيا قوية ومارِدة بعد أن يفتح المجال رسميا وشعبيا لكل القوى والنخب الوطنية المؤمنة بمستقبل العراق كي يصل كل الشرفاء من دون أية استفزازات، ولا أية تراجعات، ولا أية مضايقات.. والحد من الفوضى بسن قوانين ترعى الحريات بأنواعها.. كي يختفي الصراع الداخلي شيئا فشيئا، وان يتقبل كل العراقيين الرأي والرأي الآخر إن كانوا يؤمنون بالديمقراطية حقا، ذلك أن تجربة العراق لابد أن تتخلص من أية تهمة تشكك بمصداقيتها، وخصوصا عندما تتهم أنها برعاية أميركية. إن العراق اليوم يعيش معضلة تاريخية نادرة الحدوث تختلف تماما عما شهدناه في تاريخه الحديث على امتداد خمسة قرون من حياته الأخيرة..

وان خلاصه لا يمكن أن يكون إلا من خلال حكومة يراقبها برلمان قوي، ويشرعها دستور ينتظر عدة إصلاحات.. ويسندها مجلس سياسات إستراتيجية، أتمنى أن يكون بمثابة مجلس أعيان وشيوخ أو كونكرس عراقي، وترعاها رئاسة عليا للمصادقة.

إن على الحكومة الجديدة أن تسعى لفتح صفحة تاريخية جديدة أمام كل العراقيين بعد أن تلغي من قاموسها مبدأ المحاصصة كي لا يسري في أية وزارة أو مؤسسة أو جهاز أو دائرة.. وان يكون العراق أولا وأخيرا، وبقدر ما يسعى أعداء العراق لجعله تابعا فاقدا لكل عناصره الحضارية وتوظيفه لمصالح هذه القوة أو تلك في الشرق الأوسط اليوم.. فان أبناءه البررة يريدونه تابعا لهم بكل مركزيته وموارده وبكل مجاله الحيوي.. وتعزيز مكانته مستقبلا.

إننا لا نريد العراق مرآة يعكس التموّجات الصاخبة للأحزاب والقوى والتكتلات بكل صنوفها وإشكالها ومضامينها الباهتة، بقدر ما نريده مرآة يعكس تموّجاته العراقية من خلال برامج عمل وطنية متقدمة وحضارية تسعى إلى تغيير كل المنظومات والمناهج والأسس والقرارات القديمة .. بمضامين جديدة تعكس ألوان أطيافه كلها بحيث يكون العراقي فوق أي انتماء آخر.

عند ذاك، سيشعر كل عراقي أن من يحكمه يؤدي الأمانة إلى أهله مهما كان لونه أو عرقه أو دينه أو مذهبه..

وأخيرا ، لا تقولوا يا سادتي إنني أحلم، فالحلم يتحقق إن كنا عراقيين حقا، وليذهب كل أعداء العراق والعراقيين إلى الجحيم.

نشرت في الصباح البغدادية،٢ كانون الأول ٢٠١٠ .

الخطاب التبريري ومسؤولية الكشف عن الحقائق

تيسير عبدالجبار الآلوسي

ومضة: تتنامى خطابات تبادل الاتهامات في أن هذا صوت لتلك الجهة الطائفية وذاك للجهة المقابلة أو المضادة.. وفي خضم هذه المناوشات الكلامية ينمو خطاب تبريري لصناع سلطة الطائفية السياسية في عراقنا الجديد...

وقبيل الدخول في تحليل موجز للخطاب التبريري إياه أقول: بغاية أن يُقرأ هذا التحليل "الموجز" بدقة وموضوعية يلزم توكيد اتفاقنا المبدئي على أن خيار العملية السياسية وليس الفعاليات العنفية الدموية هو الطريق الأسلم لمسيرة عراق جديد يتطلع للسلم والاستقرار والتقدم. وهذا الخيار هو المعبر عن إرادة العراقيين وقرارهم الجوهري بالاستمرار في طريق تنقية المسيرة وتطويرها سلميا ديموقراطيا. ويلزم توكيد أن عملنا الرئيس شعبيا ورسميا يقف على النقيض من مثلث الطائفية الفساد الإرهاب وهو "أي عملنا" لا يكتفي بإدانة هذا المثلث بل يعمل من أجل 'معالجته: إزالته ونتائجه' جذريا ونهائيا... أسوق هذا لأؤكد أنه ليس كل من انتقد مسؤولا حكوميا وفلسفته الطائفية السياسية يقع في خانة معاداة العملية السياسية كما يتم توزيع الخانات على وفق تقسيمات تشرعن للطائفية السياسية وتريد لها الديمومة والاستمرار...

وفي ضوء هذه الكلمات العجلى نشير إلى أن من تحكم بالمشهد العراقي ومسيرة العملية السياسية 'بشكل أساس وغالب' هو الخطاب الطائفي وسلطته الأمر الذي واصل إيقاع أفدح الخسائر بشعبنا وبلادنا... ومن هنا فإننا لا نصادف من ممثلي أحزاب الطائفية السياسية وفلسفتهم سوى الخطاب الدعائي الاستهلاكي للتنفيس وللتمرير إجراءاتهم التي يمثل 'كثير' منها 'جرائم' بحق الوطن والشعب.. ويشبه هذا الخطاب في آليته ما كان يبثه صباح مساء إعلام الطاغية من انشغاله في الدفاع عن الأمن القومي وصراعه مع العدو الخارجي الصهيوني والغربي وما شابه من عبارات مل سماعها المواطن العادي.. حيث تبرر سلطة الطائفية اليوم انشغالها بمكافحة الإرهاب عن تقديم الخدمات وإعادة إعمار البلاد!!

يعرف الشعب العراقي من ذاكرة حية أنه كان لذاك الخطاب الاستهلاكي الإعلامي الأجوف مؤازروه من طبالي الطاغية من أمثال 'أبو الطوج' ونظرائه اليوم حيث يتكرر المشهد فيؤازر الخطاب الدعائي الفج 'لسلطة الطائفية' شلة 'جديدة قديمة' ممن امتهنوا التطبيل للسلاطين وانتقلوا اليوم 'ببساطة' من التطبيل لطاغية للتطبيل وإلى ممالأة حكام ومسؤولين جدد!

ومهمة هذه الجوقة من الطبالين تنصب في تمجيد خطاب الطائفية الدعائي الذي بات يغذي أجهزة إعلامه بمصطلحات المظلومية الطائفية 'المفبركة' مما لا يدخل في مظالم العراقيين بالتأكيد' حيث نتيجة هذه السياسة وهذا الخطاب ليس سوى تقسيم المجتمع بين طائفتين مظلومة وظالمة: مضطهدة ضحية تثأر 'هنا لا يتحدث الخطاب الطائفي عن حق بل ثأر بقصد مبيت' وظالمة صاحبة جرم ينتظر الانتقام لا القصاص كما ترسمه البشرية ونظمها المدنية بقوانينها'؟ وحيث الأمور بهكذا طريقة هو الذي يمهد 'بتعمد وقصد' كما تبتغي سلطة الطائفية لأعلى درجات الاحتقان والاحتراب ومن ثم تفجر الانقسام باقتتال دموي يشغل المواطن عن جرائم ساسة الطائفية المتصفقين بالكرسي كما عقلنا وافتضح طوال الأشهر الأخيرة... ويستمر فعل تغذية الوعي العام بهذا الخطاب المرضي بما يهيئ لإشعال نيران 'الثأر والانتقام' في ظلال الاحتراب والعنف وتشديد التوتر الذي لا يسمح للإنسان بإعمال عقله بل يخلق أجواء تعطيله والاندفاع في ردود أفعال عنفية وحشية! حيث رد الفعل ناجم عن تفاعل سلبي لا إيجاب فيه ولا قدرة على التفكر وإعمال العقل لاتخاذ القرار الأسلم والأكثر صوابا وحكمة!

وهكذا فمن أجل إدامة سلطة الطائفية واستمرار مسلسل النهب في ثروات الناس وخيراتهم يطفو في الأجواء 'خطاب تبريري' لما يجري من مآس وكوارث.. فمسؤولية 'كل' ما يجري وهنا يتم اختزال كل الوقائع والأحداث تلتحق بأفعال بقايا البعثاشية والقاعدة؟ وعادة ما يضاف إلى القائمة مسلسل الشتائم والتهجم على من يسميهم ذاك الخطاب المرضي 'العربان' الذين يوصمون بكونهم داعمي تلك الوحوش الانتحارية الإرهابية في محاولة للإيغال أكثر في تقسيم المجتمع بين 'سلطة' تدعي تمثيلها الغالبية الشيعية و'معارضة' تزعم حصرهم بأقلية سنية!! فيما الحقيقة لا يحصد الشيعي من سماعه هذه الجعجعة خيرا بل ويلا وثبورا ومزيدا من النكبات مثله في ذلك مثل أخيه العراقي السني أو المسيحي أو المندائي أو الأيزيدي ولا فرق بين عراقي وآخر في حصادهما آلام الطائفية السياسية وجرائمها في مشاركة الإرهاب فعلته.. وإذا كان صحيحا وصائبا أن نتعرف إلى أعداء الشعب العراقي من الإرهابيين القتلة فإن من الصحيح والصائب أن نتساءل عن دور 'السلطة' في مطاردة هؤلاء الإرهابيين ومنعهم من إيقاع أبشع الأذى ببيناتنا وأبناء شعبنا وفي تشخيصهم بالملموس لا بالتوصيفات الهلامية وكأنهم أشباح تتجول بلا من يمسك ظلا لها!!!؟ فربما كان مقبولا من بعض كتاب الصحافة ومحللي الفضائيات أن يتحدثوا مرارا وتكرارا عن جرائم الإرهابيين من بقايا البعثاشية والقاعدة بمقدار تكرر جرائم الإرهاب وشركائه، ولكن هل من الصحيح لمسؤول رسمي عن الأمن وحيوات الناس وتلبية مطالبهم أن يظهر كل مرة وبعد كل جريمة تقتيل في المواطنين الأبرياء 'ليكرر' ذات اللازمة الإعلامية في صياغة بيانات ولبئسما الفاسلون ونحر 'الطوج' بلون جديد وربما عبارة تبدو جديدة لكنه لا يختلف فيها سوى بعض التفاصيل والألفاظ؟!

المواطن يعرف أن الجريمة إرهابية وأن من يقوم بها هم الإرهابيون الدمويون القتلة وهو ليس بحاجة لعبارة تصف له المشهد فوتوغرافيا فهو يعيش اللحظة ذاتها.. ولكنه لا ينتظر من المسؤول بيانات إدانة سياسية بل ينتظر منه أن يقوم بمهامه الحرفية المهنية ويطارد هذا الإرهابي ويمسكه بجرمه المشهود بل حتى قبل أن يرتكب الجريمة منعا للإرهاب من أن يحقق أهدافه، وإلا فإن على هذا المسؤول الأمني أما أن يستقيل من هذه المسؤولية أو يحاسب عن تقصيره وعجزه وربما مشاركته في تمرير الجريمة بلا عقاب أو بلا وضع نهاية لها على أقل تقدير إن لم نقل أن مهمته الرئيسة تكمن في تحقيق الأمن واستباق المجرمين ومنع وقوع الجريمة..

أما اكتفاء المسؤولين بتكرار بياناتهم اليومية في إدانة البعثاشية والقاعدة فلا يعبر عن فشلهم حسب بل يعبر عن مشاركتهم في الجريمة عبر توفير فرص إفلات قوى الإرهاب وتطمينهم بأنهم لن يجدوا أية صعوبة في ارتكاب جرائمهم أمام انعدام وجود أية جهود أمنية تتناسب والمنتظر أو ترتقي ومستوى المسؤولية!! والأنكى يكمن في محاولة خطابهم الإعلامي غش المواطن بالتبجح بأنهم أمسكوا مجرما في جريمته وسرعان ما يتحدثون عن الإمساك بآخر عن ذات الجريمة وبلا حياء يكررون الأمر مرات ومرات..

عليه ينبغي الالتفات إلى أن سمفونية تعليق خسائر الشعب في الأرواح والممتلكات على شماعة الإرهاب لا يمكن القبول بها من لسان مسؤول عن التحقيق في الجريمة ومسؤول عن الكشف عن منفذيها وأدواتهم ووسائلهم.. وتكرار الاكتفاء ببيانات الإدانة لا يعفي هؤلاء من مسؤولياتهم الوظيفية ومن المساءلة بشأن تحقيق الأمن والأمان..

وبالمقابل ينبغي على الضمائر الحية للكتاب والمحللين المتخصصين في الشؤون الأمنية والسياسية أن يتناولوا الحقائق لا بالاكتفاء بترديد مسؤولية الإعلام بخاصة 'الرسمي المرجعية' وأن يبحثوا عن وسائل الحث على مطاردة الجناة ولطالما أدت الصحافة وأجهزة الإعلام أدوارا مهمة في الكشف عن مكامن الفساد والجريمة في بلدان العالم المختلفة..

ولابد هنا من مقاربة خطاب التبرير والاكتفاء بالحديث الوصفي لمجريات الوقائع كمعلق على مباراة رياضية وبلا مشاعر.. وعلى أصحاب الخطاب التبريري أن يقلعوا عن مداهنة المسؤولين ومماألاتهم وأن يباشروا مسؤولياتهم في التحقيق بمستويات أداء الحكومة بأعلى مستوياتها وأن يباشروا بدراسة أشكال التقصير والثغرات فتلكم ما سيدعم العناصر الوطنية في داخل الحكومة ويزيل العناصر المرضية الطائفية كما يزيل العناصر غير الكفوءة وغير الجدية وتلك التي لا تحمل مشاعر المسؤولية وضمير أداء الواجب..

إن الاعتقاد أن نقد المسؤول هو معاداة للعملية السياسية هو ما أوقع المسيرة في مطبات سطوة العناصر الهزيلة غير القادرة على أداء المهام المناطة بالمنصب الذي تحتله.. وهو الذي أوقع المسيرة بمزيد من التراكمات المأساوية.. نحن في زمن ينبغي أن تكون الأولوية 'والثابت الحاسم والنهائي' لمطالب المواطن وحقوقه ولحاجات إعادة الإعمار وبناء البلاد...

وكل ما عدا ذلك ليس سوى مشاركة في جريمة تخريب البلاد وسبي العباد.. لابد من أن يغادر الصوت منا طريقة التحليق مع السرب والعزف مع منشدي الطائفية السياسية داعمة الإرهاب ومسندها الفساد.. بل ينبغي تصعيد خطاب إيجابي يؤكد أن لكل صوت وطني حق النقد داخل الحركات السياسية وألا تترك الأمور بيد فرد أو أفراد ليبوسوا التنظيم منفردين وأن يكون له الرأي الواضح في تصحيح المسار وفي تقديم المعالجات الأنضج والأصوب ومثله في نقد المؤسسات والمسؤولين فيها بما يدخل في معاضدة فلسفة التطوير والتصحيح والتطهير والمعالجة وليس السكوت عن الخطأ مجاملة لمن نود علاقة معه إلا إيقاعا بالمسيرة وحتى بالشخص المعني الذي يتم التودد إليه..

أيها الإعلاميون.. أيها الساسة انتفضوا على خطاب التبرير والمداهنة والمجاملات السلبية النتائج وانتقلوا إلى خطاب النقد البناء.. فخطاب التبرير هو تكريس لا لسلطة الطائفية السياسية ممن يمتلك هذا الصوت أو ذاك مصلحة خاصة مع هكذا سلطة بل 'خطاب التبرير' مشاركة في تكريس جرائم الإرهاب ومافيات الفساد وبهذا تتجه الحركة نحو الهاوية ونحو قاع الكارثة..

فهل من صحوة لرفض هذا الخطاب التبريري والانتهاء منه؟!